لم تمتشق الآداب قلمَ الدفاع عن حرّيةٍ جوفاءَ مخادعةٍ لا تكترث بكرامة الإنسان وحياته، وإنّما تدافع عن خطّ تحرّر الإنسان، «كلّ إنسان وكلّ الإنسان.» من هنا يجب الوقوفُ مع هذه المجلة. ولذا نشأتْ حملة ملموسة (www.adabmagclub.blogspot.com)، لسانُ حالها: «أنا أدعم مجلة الآداب، إذًا أنا أشترك فيها اليوم.» وبتحرّكٍ كهذا، محسوسٍ، وحاضر، يستطيع كلّ إنسان مقتنع بتوجّه الآداب أن يتضامن مع نفسه بتضامنه معها، الآن. وعلى المدى الأطول يجب أن يترافق ذلك مع السعي إلى إعادة النظر في واقع محكمة المطبوعات في لبنان.

بمجلة الآداب نحافظ على ضوءٍ في منطقتنا، لا نودّه أن ينطفئ. وأن نساعد ضوءًا على استمرار اشتعاله، فذلك أسهلُ وأفضلُ من إشعال ضوءٍ جديد!

كندا،
أستاذ جامعيّ في جامعة يورك،
وكاتب لبنانيّ http://outofillusions.info

❖ ❖ ❖

هيفاء زنكنة

عن أكاذيب مستشاري السلاطين وأعداء الحريّة

حدثان مهمّان يستحقّان التوقف عندهما معًا على الرغم من اختلافهما ظاهريًا. الحدث الأول ثقافيّ يتعلق بسماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب الثقافيّة المعروفة التي تُعتبر واحدًا من أهم المصادر الأدبيّة والثقافيّة في العالم العربيّ. وإذا ما تحدّثنا عن الأدب العراقيّ بالتحديد فلا بدّ لأيّ باحث أو ناقد أن يمرّ عليها ليكتمل عمله؛ وأتذكر جيدًا أنّ الآداب كانت المجلة العربيّة الوحيدة التي أصدرت ملفّاتٍ خاصةً عن الأدب العراقيّ والثقافة العراقيّة في سنوات الحصار الجائر الذي شمل الكلمة المطبوعة نفسها.

أحد الشيوعيين الليبراليين الجدد أقام دعوى ضدّ الآداب. ولمعرفة فحوى الدعوى، فلنقرأ ما كتبه سماح إدريس في صحيفة **الأخبار**، وبعد أن أصدرتْ محكمةٌ لبنانيّةٌ حكمًا جائرًا ضدّ الآداب. يقول سماح:

«نشرتُ افتتاحيّتي المذكورة، موضوعَ الدعوى، وعنوانُها 'نقدُ الوعي النقديّ: كردستان ـ العراق نموذجاً' في العدد ٥ ـ ٢٠٠٧/٦ من مجلة الآداب. والهدفُ الأوّلُ والأخيرُ منها هو نقدُ 'أدعياء الوعي النقديّ' الذين 'يهاجِمون ظالمين مستبدّين، لكنهم يَسْكتون عن ظالمين مستبدّين آخرين' على ما جاء في خاتمة الافتتاحيّة. وكنتُ قد بدأتُها، ضمن هذا الإطار، بنقد الزملاء أدونيس (فردّ عليّ في جريدة **الحياة**، التي امتنعتْ عن نشر ردّي، فنشرتُه في جريدة **الأخبار**، وانتهى الأمر)، وشاكر النابلسي، وبول شاوول، وعلي حرب. ثم عرّجتُ على مهرجان المدى الذي أقيم بين ٢٩ نيسان و٦ أيّارمن ذلك العام في كردستان ـ العراق، برعاية جلال الطالباني وإدارة 'الزميل فخري كريم'، ودُعي إليه ٧٠٠ أو ٨٠٠ مثقّف على ما جاء في وسائل الإعلام. فاستغربتُ أن يذهبَ أكثرُ هؤلاء إلى مهرجان المدى في أربيل وأن يلتقوا بجلال الطالباني من دون أن يتحقّقوا من واقع الأمور هناك، من قبيل: دوْر الموساد الإسرائيليّ، وحقوقِ الإنسان (والمرأة)، ودور الحزبين الكرديين الرئيسين في دمار كردستان بسبب اقتتالهما، وهويّةِ الداعي (فخري كريم) السياسيّةِ نفسِها. وأجريتُ بحثًا دقيقًا كشفتُ من خلاله أمورًا كثيرةً أهمُّها: وجودُ الموساد في كردستان وجودًا شرعيًا (وذلك باعتراف رئيس مكتبه السابق أليعازر جيزي تسافرير، وبالاستناد إلى تحقيقيْن صحافيّين لسيمور هيرش ولورا روزن ومقالاتٍ في صحيفتيْ **يديعوت أحرنوت وهآرتس** الإسرائيليتين)، وتزايدُ جرائم الشرف، وتوقيفُ الصحافيين، واستخدامُ التعذيب ضدّ الموقوفين (بحسب تقرير بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق في نيسان ٢٠٠٧)، وسوءُ معاملة العرب داخل كردستان. وتوقّفتُ أخيرًا في مقطعٍ من عشرة سطور (ضمن مقالي المكوّنِ من ٢٧٥ سطرًا) عند الزميل الناشر فخري كريم، بوصفه الداعيَ إلى هذا المهرجان الضخم، وبوصفه 'كبيرَ مستشاري' الرئيس العراقيّ المدعوم من الاحتلال الأمريكيّ عقب إسقاط نظام صدّام حسين. فاستهجنتُ ألاّ يكترثَ أحدٌ تقريبًا من المثقفين والصحافيين المدعوّين (باستثناء حفنةٍ قليلةٍ كالزميل وائل عبد الفتّاح) لعشرات المقالات والبيانات التي تتحدّثُ عن مصير أموال الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وأموالِ مجلة **النهج** ودار المدى، ولا عن صلات بعض 'الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد' باستخبارات النظام السابق فضلاً عن استخباراتٍ أخرى عربيّةٍ وغير عربيّةٍ في ما تلا ذلك من عقود. وختمتُ الافتتاحيّةَ بالمقطع التالي: 'إنّ وطننا، الوطنَ العربيّ، في مأساةٍ لا لأننا ابتُلينا بأنظمةٍ مستبدّةٍ فحسب، وبأطماعٍ إمبرياليّةٍ وصهيونيّةٍ متعجرفةٍ فقط، بل لأننا أيضًا إزاء تراجعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ'؛ ذلك أنّ جزءًا من الوعي السائد يتجلبب بالنقديّة المزيّفة لينقدَ (عن صوابٍ) الديكتاتوريّاتِ العربيّةَ المقيتة،

لكنه يَصُمّت صمتَ القبور عن 'الديمقراطيّة' الأمريكيّة الجديدة التي أوْدت بحياة مئاتِ الآلاف ويتّمتْ أمثالَهم وقَسّمت العراقَ.» (انتهى الاقتباس)

هذا هو «جرم القدح والذمّ» الذي سيتوجّب على الآداب دفع غرامة ثمانية آلاف دولار بسببه، فضلاً عن مبلغ مئة ألف ليرة كتعويض رمزيّ للمدّعي فخري كريم وَليّ. والكلّ يعْلم أنّ مجلة الآداب مستقلّة تعتمد في ميزانيّتها على اشتراكات القرّاء، وهي ليست كمثقفي مستشاريّة «صاحب الفخامة الرئيس طالباني،» وهي دائرة تجمع عشرات المهلّلين لـ «ديمقراطيّة العراق الجديد» والمتعامين عن الواقع الإجراميّ لها وبميزانيّة تصل إلى ملايين الدولارات، يعرف الجميعُ مصدرَها وكيفيّةَ إنفاقها وفي أيّ البطون تستقرّ!

وليس سماح إدريس هو الوحيد الذي تمّ جرّهُ إلى المحاكم بتهمة كهذه؛ فقد سبقه رفعُ دعاوى على صحافيين وكتّاب عراقيين تجرّأوا على أن يكونوا مستقلّين وأن يكتبوا الحقيقة. فقد حُكم عليهم بغرامات مليونيّة كطريقة «قانونيّة» لإغلاق الصحيفة أو الموقع. ويتراوح أسلوبُ تكميم الأفواه الحرّة ما بين التعجيز الماليّ للصحيفة (أو المجلة)، أو الترويع، أو التصفية الجسديّة. ولا تخلو تقاريرُ المنظّمات الحقوقيّة الدوليّة من ذكر أسماء صحافيين وكتّاب تمّ الاعتداءُ عليهم جسديًا واختطافُهم واعتقالُهم وتعذيبُهم، فضلاً عن القتل ومحاولات الاغتيال، سواء في إقليم كردستان أو بقيّة أرجاء العراق، وتحت غطاء واسع من التهم، لعلّ أكثرها شيوعًا تهمةُ «التحريض على الإرهاب،» على خطى السياسة الأمريكيّة في «الحرب على الارهاب» ـ وهي حرب ذات مفهوم مطاطيّ، بإمكان أمريكا أن تشنّها كيفما شاءت وأينما شاءت، وفقًا لمتطلّباتها واستراتيجيّة أمنها القوميّ، وتستند بدرجة كبيرة إلى آليّة تلفيق الأحداث وتحويلها إلى حقائق ضدّ «العدوّ،» أي الدول المارقة والإرهابيين الإسلاميين (بعد تلاشي خطر الشيوعيّة). وتحت هذا الغطاء الشامل، أصدر الكونغرس الأمريكيّ في كانون الأول ٢٠٠٩ قرارًا بمعاقبة القنوات التلفزيونية «المحرِّضة ضدّ أمريكا» وتحميل البلدان التي توجد فيها هذه القنواتُ المسؤوليّةَ. والقنوات المتّهمة هي المنار (حزب الله) والأقصى (حماس) والرافدين (هيئة علماء المسلمين)، أي القنوات التي تنطلق منها أصواتُ المقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة والعراقيّة ضدّ الاحتلال الأمريكيّ الصهيونيّ، وكأنّ الأمر الطبيعيّ في البلدان المحتلة هو خلوّها من المقاومة واستقبال المحتلّ المغتصب بالأزهار والحلويات!

أما الحدث الثاني فيتعلق بمثنّى حارث الضاري، مسؤول المكتب الإعلاميّ لهيئة علماء المسلمين. فقد أصدرت الخزانةُ الأمريكيّة قرارًا باعتباره «إرهابيًا،» وأضافت اسمَه إلى «قائمة الأمم المتحدة للمنتمين إلى تنظيم القاعدة إلى جانب الأفراد والمنظّمات ذات الصلة بحركة طالبان.» ويأتي القرار في الوقت الذي تعمل فيه الإدارةُ الأمريكيّة على تقديم مشروع جديد ينصّ على معاقبة القنوات العربيّة التي تستضيف أيّ شخص ورد اسمُه في «قائمة الإرهاب» الأمريكيّة المكوّنة من ٤٤٣ صفحة ويحتلّ معظمَها «إسلاميون متطرّفون.»

لن أدخل في نصّ القرار الخالي من أيّ دليل، لأنه لن يصمد للحظات أمام أيّة مساءلة قضائيّة وقانونيّة مستقلّة. ولن أدافع عن الضاري كشخصيّة وطنيّة مقاومة. إلا أنني، للنظر في مصداقيّة الجهة المصْدرة للقرار، سأعيد إلى الأذهان صورة وزير الخارجيّة الأمريكيّة السابق كولن باول متحدّثًا في الأمم المتحدة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ عن أسلحة الدمار الشامل، التي يمتلكها ويطوّرها العراق، والتي تهدّد أمن العالم وسلامته، وكيف أدّى الخطابُ الملفّقُ شكلاً ومضمونًا إلى شنّ الغزو على العراق وتسبّب في تخريب البلد وقتل ما يزيد على المليون مواطن، بمباركة الأمم المتحدة. فهل بإمكان أيّ شخص في العالم، مهما كانت سذاجته، أن يصدّق الحكومة الأمريكيّة؟ ومن هو الإرهابيّ في هذه الحالة؟ أليست الإدارة الأمريكيّة هي التي يجب أن تحاكَمَ ويوضعَ اسمُها في قائمة الإرهاب لارتكابها جرائمَ حرب وإبادة، وهناك أطنان من الوثائق والصور والشهادات المثبتة لذلك؟

إنّ ما تتعرض له مجلةُ الآداب جزءٌ من سياسة منهجيّة لقمع الأصوات الناطقة بالحقيقة في شأن ثقافيّ يمسّ صميمَ مفهوم الثقافة ودور المثقف الحقيقيّ الفكريّ النقديّ. وقد فشلت المحاولة، إذ بدلاً من الصمت والاستسلام، أعلن سماح إدريس عن استئناف الحكم وإعادة نشر المقال ـ موضوع الدعوى الجائرة، معلنًا «تشبّثه بكلّ كلمة جاء فيه،» وقراره الاستئناف... «لا في المحكمة فقط بل كذلك في فضح أدعياء اليسار ومبرِّري الاحتلال ومستشاري السلاطين وأعداء الحريّة.» أما ما يتعرض له مثنّى حارث الضاري فهو محاولة لقتل روح المقاومة، التي حرص، في مقابلة له مع «الجزيرة،» على التأكيد أنها «بكلّ أنواعها، وعلى رأسها المقاومة المسلّحة، أمر مشروع دينيًا وقانونيًا،» مضيفًا أنهم في إطار القوى الوطنيّة المناهضة للاحتلال يعملون «تحت مظلّة المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على أنّ الشعوب لها حقّ في الدفاع عن نفسها إذا ما احتُلّت.»

كاتبة عراقيّة كرديّة في بريطانيا،

وكالة الأخبار العراقية، ٢٠١٠/٤/٣،
www.iraq4allnews.dk